

# الرئيس انتصر لإرادة الشعب وهُزم الانقلابيون



## الرئيس: مستعدون لانجاح المبادرة وتطبيقها بمراقبة خليجية ودولية الملك عبدالله: التحديات القادمة تتطلب تحكيم العقل.. ودعمنا للشعب اليمني لن يتوقف



كلمته إن صفحة جديدة تبدأ في تاريخ اليمن، مؤكداً وقوف بلاده إلى جانب الشعب اليمني. وقال العاهل السعودي إن: «استقرار اليمن مسؤولية جميع الأطراف...» داعياً اليمنيين إلى «تحكيم العقل، ونبد الفرقة، وجمع الكلمة».. ونبه إلى أن هذه «الصفحة الجديدة تحتاج اليقظة وادراك المصالح وتحديد الأهداف».. تفاصيل ص ٢ - ٣ - ٧

مراسم حفل التوقيع بالشكر والعرفان لخدام الحرمين الشريفين على احتضانه هذا اللقاء.. مطالباً: «اشقائنا في المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي، وكذلك الأمم المتحدة وأمينها العام أن يراقبوا ويساعدوا ويشهدوا، على سير تنفيذ هذه المبادرة واليتها الزمنية في تنفيذ ما نصت عليه...» من جانبه قال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في

شهدت الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية (الأربعاء) الماضي توقيع فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وممثلي المؤتمر الشعبي العام، وممثلي أحزاب اللقاء المشترك، على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمدة، والتي تمت برعاية اخوية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وتقدم فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في كلمته خلال

**«الميثاق» تنشر نص المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية**

5

**شفاكم الله يا خيرة رجال اليمن**

الاثنين - العدد (1581) 3 / مرم - 1433 هـ - الموافق: 28 / 11 / 2011م

أسبوعية - سياسية 20 صفحة السنة الثامنة والعشرون 30 ريالاً

# الميثاق

لجنة التحرير

## نائب الرئيس يصدر قراراً يدعو المواطنين لانتخاب رئيس للجمهورية في 21 فبراير 2012 صدور قرار رئاسي بتكليف باسندوة بتشكيل حكومة الوفاق الوطني

**النائب يهنئ رئيس الجمهورية بمناسبة عيد الاستقلال**

رفع المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام برفقة تهنية إلى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وذلك بمناسبة احتفالات بلادنا بالعيد الـ ٤٤ للاستقلال الوطني.

وقد عبر نائب الرئيس باسمه شخصياً وتأييداً عن جميع قيادي وكوادر المؤتمر الشعبي العام وكافة أطره التنظيمية عن تهنئته لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح بهذه المناسبة الغالية.

وفي ذات السياق بعث الأخ المناضل عبدربه منصور هادي ببرقيات تهنان بهذه المناسبة إلى الأخوة أعضاء اللجنة العامة وإلى جميع قيادات وقواعد وكوادر المؤتمر الشعبي العام بالحافظات والمدريات ورؤساء الهيئات التنظيمية والتنفيذية وأمناء المجالس المحلية بالمحافظات وإلى هيئة رئاسة مجلسي النواب والشورى وأعضاء مجلس الوزراء وإلى رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة الاستئنافية والنائب العام وإلى رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات وإلى رئيس وأعضاء هيئة مكافحة الفساد وإلى رئيس وأعضاء لجنة المناقصات والمزايدات وإلى رؤساء وأمناء وقيادي الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية والاجتماعية.

معبراً فيها عن تهنئته ومباركته لهم بالأصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المؤتمر الشعبي العام بهذه المناسبة العظيمة.

**أصدر الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية السبب قراراً رئاسياً رقم ٢٧ لسنة ٢٠١١ قضى بدعوة المواطنين المسجلين في جداول الناخبين وكل من بلغ السن القانونية للاقتراع العام في الانتخابات الرئاسية العامة المبكرة لانتخاب رئيس للجمهورية في يوم الثلاثاء الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٢م.**

وأكد القرار أن الانتخابات الرئاسية المبكرة ستجرى في ظل إدارة اللجنة العليا للانتخابات الحالية وتحت إشرافها وبموجب القانون والسجل الانتخابي الحالي، وشدد القرار على أنه لا يجوز لأي طرف نقضه أو الخروج عليه.. نص القرار ص ٤.

إلى ذلك أصدر الأخ عبدربه منصور هادي أمس الأحد قراراً رئاسياً رقم (٢٨) لسنة ٢٠١١م قضى بتكليف الأخ محمد سالم باسندوه بتشكيل حكومة وفاق وطني..

نص القرار ص ٤

## في اجتماع مشترك للجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف رئيس الجمهورية يعلن العفو العام عن كل من ارتكب حماقات خلال الأزمة يجب الوقوف مع نائب الرئيس ولا يجوز الخروج عن اتفاق الرياض تنفيذ المبادرة والآلية كمنظومة متكاملة دون تلكؤ أو انتقائية المتورطون في جرائم جنائية وفي تفجير دار الرئاسة سيحالون إلى العدالة

وأكدت المصادر أن سبب قراره هو ضرورة التزم المؤتمر وأحزاب المشترك بتنفيذ المبادرة دون إيجاد ذرائع لعرقلتها.

وشدد فخامة الرئيس أثناء ترؤسه أمس اجتماعاً مشتركاً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني على ضرورة التزم مؤتمر وأحزاب المشترك بتنفيذ المبادرة دون إيجاد ذرائع لعرقلتها.

وأعلن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام العفو العام عن كل من ارتكب حماقات خلال الأزمة ما عدا المتورطين في جرائم جنائية وفي تفجير مسجد دار الرئاسة الذين سيحالون إلى العدالة سواء أكانوا جماعات أم أحزاب أم أفراد.

**مهام حكومة الوفاق الوطني:**

- اتخاذ الخطوات اللازمة، لضمان وقف جميع أشكال العنف.
- تيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية حيثما تدعو الحاجة إليها.
- فض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات المسلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى.
- إصدار تعليمات لجميع فروع القطاع الحكومي للالتزام بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.
- ضمان حرية التنقل للمواطنين في جميع أنحاء البلد، وحماية المدنيين.
- إصدار تعليمات إلى النيابة العامة والشريعة بإطلاق سراح الحزبيين بصفة غير قانونية.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسطة سيطرة الدولة.
- مجلس حقوق الإنسان.

**إعلان تشكيل حكومة الوفاق خلال ساعات الحقائق ستوزع على الوزارات القائمة ولا استحداث أو إلغاء لوزارات**

علمت «الميثاق» من مصادرها المطلعة أن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك يتحاوران ويتبادلان الآراء حول الحقائق الوزارية لحكومة الوفاق الوطني، وقد قطعت شوطاً كبيراً.. وتوقعت المصادر تواصل الطرفين إلى اتفاق خلال الساعات القادمة.

وأكدت المصادر أنه سيتم توزيع الحقائق الوزارية بين المؤتمر والمشارك على أساس الوزارات القائمة وليس هناك استحداث أو إلغاء لوزارات.

**كلمة الميثاق طوق النجاة!**

وضع فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أعضاء اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف الوطني في صورة التطورات المهمة المنبثقة من المبادرة الخليجية بعد أن تم التوقيع عليها واليتها التنفيذية المزمدة من المؤتمر والاصدقاء من المجتمع الدولي ولا مجال أمام القوة المعنوية بها الا العمل التي كادت أعاصيرها أن تعصف به خلال العشرة الأشهر الماضية وتقذف بأبنائه في أتون الحرب الأهلية التي لا يمكن تصور نتائجها الكارثية على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وحاضره ومستقبله.

ويكون حديثه في الاجتماع الذي ترأسه يوم أمس موجه ليس فقط للمشاركين فيه وإنما لكافة القوى السياسية وبنائه شعبنا بصفة عامة حتى يكونوا على بينة من حقيقة أهمية تنفيذ المبادرة الخليجية وفقاً للآلية التنفيذية دون تلكؤ أو انتقائية من أي طرف كان وعلى أساس الجداول الزمنية المحددة في الآلية التنفيذية، الأمر الذي يتطلب من الجميع إدراك حقيقة أن شعبنا لم يعد قادراً على تحمل المزيد من التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية التي عانى منها طوال الفترة المنصرمة من هذه الأزمة وتأثرت بها كل مناحي حياته المعيشية والخدمية والتنمية وواجهها بصبر وابعادها الخطيرة وهو بذلك حال دون الانزلاق إلى الفتنة والفوضى مموتا الفرصة على ذوي النفوس المريضة ومن لا يريد الخير لليمن وأبنائه.

في هذا السياق علينا أن نأخذ هذه الكلمة للأخ الرئيس في كلية معانيها ومضامينها لتبين مدى استنشاره للمسؤولية الوطنية وحرصه على تجاوز اليمن هذه المحنة بإنقاذ سفينته التي من جرائها أوشكت على الغرق، فكانت مبادرة الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة طوق النجاة الذي علينا سلطة ومعارضة التمسك به حتى نتجنب العبور بوطننا إلى بر الأمان.

ومن هنا فإن أية محاولة للالتفاف عليها أو التهرب من استحقاقاتها سيحتمل تبعاتها الطرف الذي يقوم بذلك لاسيما وأن هذه المبادرة في عملية تطبيقها وتنفيذها تخضع لرقابة الأشقاء والاصدقاء من المجتمع الدولي ولا مجال أمام القوة المعنوية بها الا العمل من أجل نجاحها والبلوغ بها نهايتها من خلال توفير الأجواء والمناخات المناسبة لتحويلها إلى واقع من خلال إنهاء كل المظاهر المسلحة ووقف الاعتداء على المعسكرات والمنشآت الخدمية المرتبطة بحياة المواطن كالكهرباء والنقط والمياه ورفع الحواجز وأعمال التقطاع من الطرقات، وتغليب مصلحة الوطن العليا على ما دونها من المصالح الضيقة.. فاليمين وأمنه واستقراره ووحدة أبنائه الوطنية أهم من الأشخاص والأحزاب وهذا ما يجب أن تدركه الأطراف السياسية وأن أي هزات خارج هذا المسار خاسرة.

**الصيادي: على الأحزاب التي تصعد أعمال العنف أن تلتزم بالاتفاق**

أكد الأستاذ صلاح مصبح الصيادي الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي الناطق الرسمي لأحزاب التحالف الوطني أن التوقيع على الآلية التنفيذية والمبادرة الخليجية يعد انتصاراً للشريعة واستجابة للمبادرات التي سبق أن طرحها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من مبادرات لحل الأزمة الخليجية.

داعياً الأطراف السياسية التي لاتزال تصعد أعمال العنف عبر الاعتداء على المعسكرات وأعمال القوض بعد توقيع المبادرة للالتزام بما تم الاتفاق عليه وتحمل مسؤولياتها التاريخية، وأن تكف عن وضع رجل في السلطة وأخرى في الساحات ومع مليشيات التخريب.

**بن دغر: على الجميع التحلي بالثقة في العمل المشترك**

أعرب الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر عن أمله في أن يكون توقيع المبادرة الخليجية من قبل فخامة رئيس الجمهورية نهاية للأزمة التي شهدتها اليمن خلال الشهور الماضية والعنف والتفرقة والفتنة.

وقال بن دغر أن توقيع المبادرة كان لحظة تاريخية وفاقرة في مسار الدولة اليمنية الموحد.

متمنياً أن تلتزم كافة الأطراف السياسية بتنفيذ المبادرة.

مؤكداً أن الخطوات اللاحقة بعد التوقيع على المبادرة يجب أن تبدأ فوراً وأن يكون لدى الجميع قدر كبير من الثقة في العمل المشترك.

قال الأخ ياسين عبده سعيد عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد: إنه سيتم قريباً جداً الحالة ٥٠٠ مسئول متهم بقضايا فساد إلى النيابة لمحاكمتهم وهم معروفون.

وأضاف: كل الفاسدين سيقدمون للمحاكمة، والذين يعتقدون أنهم بمنزلةهم إلى الساحات سينجون من المسائلة واهمون..

موضحاً أنه تم إحالة العديد من ملفات الفاسدين إلى النيابة العامة مؤخراً ومنهم أسماء عدد كبير ممن انضموا إلى ساحات الاعتصام.

«الميثاق» تنشر نص المقابلة في عددها القادم..

**الراعي: البرلمان سيتحول لغرفة عمليات لمتابعة تنفيذ المبادرة**

قال الشيخ جعبي الراعي رئيس مجلس النواب الأمين العام المساعد للمؤتمر: إن البرلمان سيتحول إلى غرفة عمليات تتابع تنفيذ المبادرة الخليجية واليتها المزمدة لحل الأزمة.

داعياً فرقاء العمل السياسي إلى السمو فوق الجراح والعمل في شراكة لمصلحة اليمن، وحث النواب على الانطلاق كممثلين للشعب لإنجاز المبادرة الخليجية وإزالة المعوقات التي رافقت الأزمة وتمكين الشعب من مواصلة عملية البناء والتنمية.

**500 ملف لفاسين فروا إلى الساحات أمام النيابة**

قال الأخ ياسين عبده سعيد عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد: إنه سيتم قريباً جداً الحالة ٥٠٠ مسئول متهم بقضايا فساد إلى النيابة لمحاكمتهم وهم معروفون.

وأضاف: كل الفاسدين سيقدمون للمحاكمة، والذين يعتقدون أنهم بمنزلةهم إلى الساحات سينجون من المسائلة واهمون..

موضحاً أنه تم إحالة العديد من ملفات الفاسدين إلى النيابة العامة مؤخراً ومنهم أسماء عدد كبير ممن انضموا إلى ساحات الاعتصام.

«الميثاق» تنشر نص المقابلة في عددها القادم..